مجلة (لغة – كلام) تصدر عن مخبر اللغة والتواصل- جامعة غليزان / الجزائر
ISSN : 2437-0746 / EISSN: 2600-6308
رقم الإيداع: 2015 - 3412
مصنفة ج : قرار1432 بتاريخ 2019/08/13
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/176
المجلد 10/ العدد: 01- جانفي (2024)

تاريخ الاستلام: 2023/09/10 تاريخ القبول: 2024/01/15 تاريخ النشر: 2024/01/21

الرتبة بين التحفظ والتحول وعلاقتها بعناصر الخطاب في تحديد المقاصد

✍ فيصل قالة[1]
fayssal.kalla@ummto.dz
جامعة مولود معمري – تيزي وزو- الجزائر

✍ حياة خليفاتي[2]
hayat.khelifati@ummto.dz
جامعة مولود معمري – تيزي وزو- الجزائر

Rank Between origin and transformation, and their relationship to the elements of discourse in determining intentions

✍ fayssal kalla[1]
fayssal.kalla@ummto.dz
Mouloud Mammeri University - Tizi Ouzou - Algeria

✍ Hayat Khelifati[2]
Hayat.khelifati@ummto.dz
Mouloud Mammeri University - Tizi Ouzou - Algeria

[1] المؤلف المرسل: فيصل قالة

ملخص البحث

شد عنصر الرتبة انتباه الباحثين، فهو يمثل عمود كل كلام، وعليه يرتكز كل متكلّم. وله صورتان: التحفظ والتحول. وحكمه بين حر ومقيد .وهو مرتبط بعناصر الخطاب المخطوط أو الملفوظ (المرسل والمرسل إليه والمعرفة المشتركة بينهما وبالظروف المحيطة بهما) في تحديد المعاني المراد تبليغها إلى المستمعين. ويؤدي إلى الاضطراب والفوضى في التفاهم في حالة سوء التعامل بالرتبة. لذا على مستخدم اللغة إعطاء للفظ حقَّه ومستحقه في الرتبة حتى يتمّ إيصال المقاصد إلى الأشخاص المعينة بطريقة صحيحة وسليمة، ويحصل التفاهم ولا يكون هناك لبس.

ويهدف البحث إلى جعل مستعمل اللغة يركز على عنصر الرتبة، ويتوخى بها معاني الكلام ليتجنب جميع المشاكل المتعلقة بالتواصل والمتمثّلة في معوقات الفهم والإفصاح والتوضيح والتفسير.

وقد توصلنا إلى جملة من النتائج ولعلّ أبرزها: أنّ الكلام لا يخلو من الرّتبة، وأن الرتبة نعمة ونقمة في آن واحد، وأن للرتبة وظائف كثيرة؛ إما تقوم بالانتقال من المعاني الأولية إلى المعاني الثانوية، وإما إضافة معان أخرى إلى المعاني الأولية.

الكلمات المفتاحية: الرُّتبة؛ التَّحفظ؛ التَّحول؛ الخِطاب؛ القَصد.

ABSTRACT:

The element of rank caught the attention of researchers, as it represents the pillar of every speech, and on it every speaker is based. It has two forms: Conservatism and transformation. His ruling ranges between free and restricted. It is linked to the elements of written or spoken discourse (the sender and addressee, the shared knowledge between them and the circumstances surrounding them) in determining the meanings to be conveyed to the listeners. It leads to confusion and chaos in understanding in the event of mishandling of rank. Therefore, the user of the language must give the word its right and deserved rank so that the purposes are conveyed to the specific people in a correct and sound manner, and understanding occurs and there is no confusion.

The research aims to make the language user focus on the element of rank, and seek the meanings of speech in order to avoid all problems related to communication, represented by obstacles to understanding, disclosure, clarification, and interpretation.

We have reached a number of results, perhaps the most prominent of which is that speech is not devoid of rank, that rank is a blessing and a curse at the same time, and that rank has many functions. Either you move from primary meanings to secondary meanings, or you add other meanings to the primary meanings.

Keywords: The rank; The origin of the rank; The change in rank; The speech; The intent.

مقدمة

شغّلت اللّغة العربيّة أدمغة المفكّرين والباحثين اللّغويّين قديما – عربا وأعاجما – وحديثا – غربا وعربا – فدرسوها من كلّ الجوانب؛ مبنى وفوق مبنى ومعنى وحتّى من الجانب التّواصل الخارجي، إذن فهم لم يتركوا شاردة ولا واردة إلّا درسوها. ولكن هناك شيء شدّ انتباه الباحث وولّد في عالمه الدّاخلي تيار من التّحفيزات والرّغبة في البحث عن كنهه ومكنوناته ألا وهو مسألة الرّتبة، وبعد عمليّات الاطّلاع إلى أقوال العلماء والمفكّرين تجلّت له الكثير من الحقائق بعد أن اكتنفها الغموض والغرابة والتّعقيد واللّبس وقد تمّ تسجيلها.

وانطلاقا من هذا السّطر يتمّ طرح جملة من الإشكاليّات والمتمثّلة في: ما معنى الرّتبة؟ وماهي أنواعها وأشكالها؟ وما علاقتها بالمعنى؟ وهل للأطراف المتفاعلة يد في تحديد المعنى والمقصد بالرّتبة؟ وهل للرّتبة مشاكل في حالة ما أساء مستخدم اللّغة التّصرّف فيها؟ إذا كانت هناك أخطار فيم تتمثّل وكيف يمكن تجنبّها؟ أي ما هي النّصائح التي يمكن تقديمها لتجنّب الوقوع في مثل هذه الأخطار أو العيوب؟

وقد تشكّلت لدينا جملة من الفرضيّات ولعلّ أبرزها؛ أنّ الرتبة من القرائن اللّغويّة التي لها دور في التّعبير عن المعاني والمقاصد، وأنّ سوء التّعامل بالرّتبة يؤدّي بدورة التّخاطب إلى جملة من المشاكل وعلى رأسها؛ سوء التّفاهم وسوء الفهم بين قطبيْ التّخاطب.

ويسعى الباحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وأبرزها توضيح لمستخدم اللّغة قيمة الرّتبة وأهمّيّتها ودورها الفعّال عند نسج المتكلّم للكلام، ومدى خطورة رمي الكلمات بطريقة عشوائيّة دون الاعتماد على الرّتبة والاهتمام بها.

والمنهج الذي ركّز عليه الباحث منهج وصفي تحليلي؛ حيث قام بتحديد الظّاهرة اللّغويّة وجمع ما أمكنه من المعلومات المتعلّقة بها والتي تدور في فلكها مع تمثيل لها وتقديم شواهد تحليلا وتوضيحا.

وهذه الدّراسة لم تكن الأولى من نوعها؛ بل هناك من سابق الباحث إلى دراستها؛ نذكر على سبيل مثال من القدامى سيبويه في كتابه الكتاب، وابن جني - خاصّة - في كتابه الخصائص، وعبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، أمّا حديثا نجد تمّام حسان في كتابه اللّغة العربيّة معناها ومبناها، والسّامرّائي في كتابيْه الجملة العربيّة ومعاني النّحو، كما أنّ هناك أساتذة وطلبة جامعيين عالجوا في أطروحاتهم الدّكتوراه ومذكّراتهم مسألة الرّتبة؛ ونذكر على سبيل المثال ربيعة حمادي في مذكّرتها الماجستير بعنوان: مسألة الرّتبة في الجملة العربيّة، وأيضا حمزة دحماني في مذكّرته الماجستير بعنوان: الرّتبة في الجملة الاسميّة ودلالتها البلاغيّة – سورة آل عمران نموذجا.

1. الرّتبة في الجملة العربيّة

بادئ ذي بدء نشير إلى أنّ الجملة العربيّة تتألّف من ركنين أساسين هما نواتها لا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر أو هما معا إلّا عند وجود قرينة مهما كانت نوعها. وقد اصطلح علماء اللّغة والباحثون عليهما بعدّة مصطلحات وأشهرها المصطلحان: (المسند إليه والمسند)؛ ويقول راجي الأسمر في هذا المعنى: " للجملة ركنان: محكوم عليه، وهو المسند إليه، ومحكوم به، وهو المسند ".[1] وتحديدهما مرتبط بالنّظر إلى نوع الجملة أهي فعليّة أم اسميّة؛ إذا كانت الجملة فعليّة ففعلها هو المسند وفاعله أو نائب فاعله هو المسند إليه، أمّا إذا كانت الجملة اسميّة فلها ركنان، المبتدأ والخبر؛ فخبرها هو مسندها ومبتدأ الخبر هو المسند إليه؛ ويقول السّامرّائي في هذا المقام: " يظهر تأليف الجملة العربيّة بصورتين تبعًا للمسند: فعل مع اسم، واسم مع اسم، وبالتّعبير الاصطلاحي فعل وفاعل أو نائبه، ومبتدأ وخبر نحو (أقبل سعيد) و (سعيد مقبل) ".[2]

وإليك الشّاهد الشّعري التّالي يوضّح هذا الأمر:[3]

إِذَا قَلَّ مَاءُ الوَجْهِ قَلَّ حَيَاؤُهُ

يحتوي صدر هذا البيت على نوع واحد مكرّر وهو جملة فعليّة؛ (قلّ ماء الوجه / قلّ حياؤه) وفعلهما مسند مكرّر(قلّ) وفاعلهما مسند إليه مختلفين (ماءُ الوجه / حياؤُه). أمّا عن الجملة الاسميّة نحو قول الصّيني: " المساعدات المقدّمة من جهة الحكومات العربيّة لأقسام اللّغة العربيّة في الجامعات الصّينيّة ضئيلة جدّا ".[4] فالمسند إليه هو المبتدأ (المساعدات) والمسند هو الخبر (ضئيلة).

والجملة التي مسندها فعل يدلّ على التّجدّد والحركة والحدوث، أمّا الجملة التي مسندها اسم يدلّ على الثّبوت والسّكون وها هو ذا السّامرّائي يحدّد هذه الفروقات ويقول: " والفرق بين هاتين الصّورتين – أعني الجملة التي مسندها فعل والجملة التي مسندها اسم أنّ الجملة التي مسندها فعل إنّما تدلّ على الحدوث تقدّم الفعل أو تأخّر، والجملة التي مسندها اسم يدلّ على الثّبوت ".[5] ونفس المذهب الذي ذهب إليه الأسمر ويقول: " ... فعليّة، وهي تدلّ على التّجدد في زمن معيّن مع الاختصار ... اسميّة، وهي تدلّ على ثبوت الخبر دون التّعلق بزمان ".[6] لكن بشرط أن يأتي المسند (الخبر) مفردا نحو قول: " الأمير خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر أب الحركة الوطنيّة "؛[7] فلفظ (أبّ) وقع مسندا (خبرا) مفردا وبالتّالي فإنّ الجملة الاسميّة في هذه الحالة تدلّ على الثّبوت، وأيضا إذا جاء المسند (الخبر) جملة اسميّة فهنا دلالتها الثّبوت، نحو: لكن الحالة الثّالثة والأخيرة فتدلّ على التّجدّد والحركة والحدوث؛ كون الخبر أتى جملة فعليّة بانتقال دلالة الجملة الاسميّة من الثّبوت إلى التّجدد؛ نحو قول: " فهو يضيء أمامك الطّريق دائما ".[8] فالخبر هنا في هذا المثال جملة فعليّة (يضيء أمامك الطريق) ودالّة على التّجدّد والحركة.

وتأتي الرّتبة على صورتين وقد أشار إلى ذلك نحّاة العرب؛ وهما: محفوظة وغير محفوظة (متحوّلة)، ويقول بومعزة في هذا المعنى: " فقد حدّد علماء النّحو الرّتبة وجعلوها محفوظة وغير محفوظة "؛[9] وإليك التّفصيل:

2-1- الرّتبة المحفوظة

والمقصود بها حفاظ أجزاء الجملة على ترتيبها الأصلي وعدم اختراقها لنظام اللّغة، ويقول لاشين في هذا المعنى: " لكلّ كلمة في الجملة العربيّة ترتيب خاصّ بحسب وضعها اللّغوي، الفعل يتقدّم على الفاعل، والفاعل يتقدّم على المفعول، ثمّ تأتي بعد ذلك المتمّمات للجملة، كالظّرف، والجار والمجرور، والحال، وغيرها، كذلك المبتدأ يتقدّم على الخبر. هذا هو الأصل في ترتيب الجمل ".[10]

والرّتبة المحفوظة باعتبار الحكم تأتي على شكلين وهما:

2-1-1- الحفظ الاضطراري

هناك في العربيّة الكثير من الوحدات اللّغويّة لها حقّ الصّدارة لا يمكن تأخيرها كأدوات النّصب (إنّ وأخواتها) وأدوات الاستفهام وما نكرة تعجبيّة، وأيضا يمنع تقديم الفاعل على الفعل فلو حصل ذلك لتغيّر نوع الجملة من الفعليّة إلى الاسميّة، كما يمنع تقديم خبر جملة فعليّة على المبتدأ فإذا حصل ذلك صارت الجملة الاسميّة جملة فعليّة. وقد تحدّث بومعزة عن هذا العنصر ورأى ضرورة وجوب حفظ أصل التّركيب، ويقول في هذا المعنى: " ... إذا تقدّم الفاعل على فعله دخل في أصل تركيب الجملة الاسميّة ... ومنع تقديم الخبر الوارد وحدة إسناديّة فعليّة على المبتدأ واجب لئلّا يدخل الخبر المقدّم في أصل تركيب الجملة الفعليّة ".[11] وأيضا قال عبد المهدي في منع التّقديم والتّأخير: " إنّ الفاعل يجب تأخيره عن عامله، نحو قام زيد وقام الزّيدان والزّيدون والهندات؛ فإن قدّمت الفاعل على الفعل صار من المبتدأ والخبر مثل قام زيد، إذا قلت فيه زيد قام فيكون زيد مبتدأ، وقام فعل ماض، وفيها ضمير مستتر فاعل تقديره هو، وقام مع ضميرها خبر للمبتدأ ".[12] كما ذكر ابن جنّي (ت 392 هـ) موانع أخرى يمنع فيها التّقديم والتّأخير ويقول: " إذا اتّفق ما هذه سبيله، ممّا يخفى في اللّفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بين الإعراب ".[13] معنى هذا الكلام إذا اتّفق اللّفظان مبنى وظهر من هذا الاتّفاق لبس لا يُعلم أحدهما عن الآخر، ففي هذه الحالة لا بدّ من حفظ الرّتبة وإلّا أدّى إلى وقوع سوء الفهم والتّفاهم بين طرفي التّواصل؛ نحو قولنا: استدعى موسى عيسى، فعلامتي الفاعل والمفعول به غير ظاهرتين فهناك لبس وفي هذه الحالة يمنع تقديم الثّاني وتأخير الأوّل. ويذكر ابن جني(ت 392 هـ) أنّ سياق المقام يرفع هذا اللّبس؛ أي المتكلّم والمخاطب حاضران الخطاب الآني ويشاهدان الحدث مباشرة فهنا يجوز للأطراف المتفاعلة في عمليّة التّخاطب التّصرّف في رتبة الفاعل والمفعول به المتلبّسين ويقول ابن جنّي (ت 392 هـ): " وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلّم هذا هذا فلم

يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت؛ لأنّ في الحال بيانا لما تعني. وكذلك قولك ولدت هذه هذه ، من حيث كانت حال الأمّ من البنت معروفة، غير منكورة ".[14] والملفت للنّظر أنّه قد تحصل هذه الظّاهرة؛ أي الاتّفاق في المبنى لكنّ القرينة المعنويّة تتدخّل لتزيل هذا اللّبس؛ فمثلا في قوله: " فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التّصرّف فيه بالتّقديم والتّأخير؛ نحو أكل يحيى كمثرى "،[15] فيحيى اسم علم وكمثرى اسم فاكهة فمن ناحية المعنى فهما مختلفان وبالتّالي يجوز التّصرّف في رتبتهما. كما يمكن التّصرّف في الرّتبة إذا وجدت صيغة صرفيّة أو علامة نحويّة وكانت أداة إزالة اللّبس فمثلا قول ابن جني (ت 392 هـ): " وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا "،[16] فالفعلين في المثالين السّابقين يبيّنان رتبة الفاعل ورتبة المفعول به؛ أي أيّهما مقدّم وأيّهما مؤخّر. أمّا عن العلامة النّحويّة فتتمثّل في علامة التّثنيّة والجمع المذكّر السّالم وللتّوضيح أكثر يقول ابن جنّي: " ... أكرم اليحييان البشرين، وضرب البشرين اليحيون ".[17]

2-1-2- الحفظ الاختياري

يراد به قدرة المتكلّم على تحكّمه في ترتيب أجزاء الجملة وتوجيهها كيفما وأينما شاء؛ إن شاء قدّم المؤخّر وأخّر المقدّم وإن شاء لزم حفظ الرّتبة. وهذا الشّكل يظهر في جواز تقديم المفعول به على الفاعل أو الفعل والفاعل معا، وأيضا جواز تقديم الخبر على المبتدأ، فللمتكلّم حريّة التّصرّف في الرّتبة فهو مخيّر لا مجبر؛ نحو: سعيد مقبل ومقبل سعيد. ويقول عبد المهدي في هذا النّوع: " جواز تقديمه على الفاعل وعدم تقديمه ففي كلّ مورد خال من الأسباب المتقدّمة الموجبة لتقديمه، ومن الأسباب المانعة من تقديمه. ففي المورد الخال من تلك الأسباب، يجوز تقديمه وتأخيره، نحو ضرب زيد عمرا، تقول فيه ضرب عمرا زيد ".[18]

2-2- الرّتبة المتحوّلة

والمراد به التّلاعب برتب الألفاظ داخل التّركيب؛ ما كان مقدّما يؤخّر، وما كان مؤخّرا يقدّم، وهذه الظّاهرة من أساليب العرب في خطاباتهم، وقد انتبه اللّغويّون العرب إليها وتكلّموا عنها كثيرا في مصنفاتهم، وهذا عبد القاهر الجرجاني (471هـ- 1078م) أشار إليها في قوله: " هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التّصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عنك، أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللّفظ عن مكان إلى مكان ".[19]

كما يقول أيضا لاشين في هذا السّياق: " غير أنّه قد يعرض من المزايا والمقتضيات ما يدعو إلى نقل بعض الكلمات في الجمل من موضعها، فتقدّم كلمة أو تؤخّرها، وهذا ما يدعى بالتّقديم والتّأخير ".[20] ويحتلّ هذا الموضوع في البلاغة العربيّة مكانا ساميا. والرّتبة المتحوّلة تأخذ شكلين:

2-2-1- التّحوّل الاضطراري

والمراد به وجوب اختراق التّرتيب الأصلي لأجزاء التّركيب لأسباب؛ نحو: وجوب تقديم المفعول به على الفاعل إمّا للزوم عود الضّمير على متأخّر لفظا ورتبة، وإمّا مجيء مفعول به ضميرا متّصلا والفاعل اسما ظاهرا[21] ...الخ. ويقول عبد المهدي في هذا السّياق: " أمّا تقديمه على الفاعل ... إذا كان الفاعل متحمّلا لضمير المفعول وجب تقديم المفعول عليه، نحو ضرب عمرا أبوه ... إذا كان الفاعل منحصرا بإلّا أو بإنّما، نحو إنّما ضرب زيدا عمرو ".[22] كما قد يتقدّم على عامله والفاعل ويقول عبد المهدي في هذا الأمر: " فيجب تقديمه على الفعل إذا كان المفعول ممّا له الصّدارة في الكلام كقولك: من أكرمت وأيّ رجل ضربت ".[23] وقس على ذلك من المسائل النّحويّة الأخرى للتّحوّلات الاضطراريّة في جانب الرّتبة فهي كثيرة وقد حصرها اللّغويّون العرب قديما وحديثا في مصنّفاتهم.

2-2-2- التّحوّل الاختياري

ويتمثّل في حرّيّة التّصرّف في ترتيب أجزاء التّركيب بين الحفاظ على التّرتيب الأصلي لعناصر التّركيب وتغييره، وتمّ الحديث عنه في العنصر السّابق الرّتبة المحفوظة . ونذكر على سبيل المثال حالة من حالات حرّيّة تصرّف المتكلّم بركني التّركيب الاسمي (المبتدأ والخبر) ويقول ابن الحاجب النّحوي: (ت 646هـ): " فإنّه يجوز تقديم الخبر؛ لأنّه ليس فعلا للمبتدأ، فلا يختلط باب الفاعل بباب المبتدأ، بخلاف: (زيد قام)، إذا جوّز تقديم (قام)، فلا يُدرى : فاعل زيد أم مبتدأ؟ ".[24] يفهم من هذا الكلام أنّ الخبر إذا جاء اسما مفردا ولم يأت جملة فعليّة فيمكن للمتكلّم التّصرّف في رتبته ويقدّمه على المبتدأ، لكنّه إذا جاء جملة فعليّة لا يمكن تقديمه بل في هذه الحالة واجب إبقاء رتبته محفوظة حتّى لا يحصل هناك التباس بين الوظيفتين الفاعل والمبتدأ. وقس على ذلك في المسائل النّحويّة الأخرى التي لها حقّ التّصرّف في رتبتها لأسباب معيّنة.

3- علاقة الرّتبة بعناصر الخطاب

الخطاب مصطلح حاضر في التّراث العربي، وجاء ذِكرُه في القرآن الكريم؛[25] تارة فعلا كقوله تعالى: ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ٣٧﴾ [الآية: 37 / هود]، وقوله أيضا: ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا٦٣﴾[63 / الفرقان]، وتارة مصدرا، كقوله عز وجل: ﴿ رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِنۡهُ خِطَابٗا ٣٧﴾[37 / النبأ]. كما جاء ذكره في المعاجم العربيّة عند ابن منظور وابن فارس والخليل ابن أحمد الفراهيدي وغيرهم كثيرون. وتمّ تعريف الخطاب بعدّة تعريفات متباينة، ولعلّ أحسن تعريف قول أحدهم: " توجيه للكلام نحو الغير للإفهام، ثمّ نقل الكلام الموجّه نحو الغير

للإفهام".[26] وانطلاقا من هذا التّعريف نستنبط منه شروطا للخطاب لا بدّ من توفّرها، والتي تتمثّل في: المخاطِب والمخاطَب والخِطاب. وهناك في الخطاب دورة تبدأ وتنتهي عند المخاطِب فيُصبح المخاطَب متكلّما والمتكلّم مخاطَبا.[27]وهذه العناصر الثلاثة تحدّث عنها بن التواتي في قوله: " كلّ عمليّة لغويّة تقوم على أطراف هي: الباث أو المرسل، والمتلقي أو المرسل إليه، والرسالة أو الخطاب ".[28]

ووجود طرفي الخطاب (المخاطِب والمخاطَب) ضروريّ وأمر حتميّ لا بدّ منه، وهذا ما بيّنه بوقرة في قوله: " فالهدف الأساس من استعمال الكلام هو إيصال رسالة ما إلى شخص معيّن أو إلى مجموعة من الأشخاص، ولذلك فإنّ استعمال الكلام يستوجب وجود عنصرين لا يكون الحديث إلّا بهما " [29] والمُلفِت للنّظر لمّا بلغ قوله: " المتكلّم الذي يؤلّف المرسلة ... والمخاطَب الذي يقوم بفكّ رموز هذه المرسلة لفهمها "؛[30] أي أنّ للخطاب عمليتين وهما: عمليّة البث وعمليّة التّلقّي؛ وتعني الأولى عمليّة تركيب الرّموز، أو تحويل معاني إلى رموز بالاعتماد على الوضع، أمّا الثّانيّة فهي تعني عمليّة تفكيك لهذه الرّموز أو تحويل الرّموز إلى معاني بالاعتماد على الوضع،[31]وهذا ما تمّ استنباطه من القول السّابق. كما عبّر أيضا عن هذا المعنى بن التواتي في قوله: " ... المرسل يستوضع أي يحوّل المعاني التي يريد إبلاغها إلى رموز يستقيها من الوضع أي يطلبها من الوضع والمرسل إليه يوضّع أي يسلب من الخطاب المطهر الرّمزي للوصول إلى المعاني فتلك عمليّة الاستضاع وهذه عمليّة التّوضع ".[32]

وعمليّة تركيب الرّموز تتمّ بمبدأين اثنين وهما: مبدأ الاختيار ثمّ مبدأ التّوزيع وموضوع الرّتبة المحفوظة والمتحوّلة يدخل في المبدأ الثّاني أي مبدأ التّوزيع؛ فالمتكلّم يختار الألفاظ ويوزّعها بانتظام ونظام مراعيا قواعد النّحو بما فيها الرّتبة، فعمليّة اختيار الألفاظ وتوزيعها يجب أن تؤدّى بعناية ودقّة متناهيّة، فهي العتبة الأولى في العمليّة التّواصليّة ثمّ تليها عمليّة التّوزيع، فكلّ لفظ يضعه في موضعه المحدّد له والمناسب للمعنى المراد التّعبير عنه، ويقول الجرجاني في هذا المعنى: " ... وأنّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتّب لك بحكم أنّها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النّفس، علم بمواقع الألفاظ الدّالة عليها في النّطق ".[33] ثمّ يقول: في موضع آخر حيث يصرّح فيه بأسماء تلك الرّتب بعد اختيار الألفاظ ولحظة توزيعها: " ... أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو أن تتبع الاسم اسما أن يكون الثّاني صفة للأوّل أو تأكيدا له، أو بدلا منه ... ".[34] يتّضح من القولين السّابقين منزلة المتكلّم في عمليّة التّخاطب والذي يمثّل الأداة المحرّكة للإنجاز الفعلي للكلام، فهو الذي يختار الوحدات اللّغويّة الملائمة للمعاني المراد التّعبير عنها ثمّ يستحضر في ذهنه المواقع أو الرّتب النّحويّة؛ عناصر الجملة الفعليّة من فعل وفاعل ومفعول به وعناصر الجملة الاسميّة من مبتدأ وخبر وما يطرأ عليها من تغيّرات وخاصّة التّغيير في الرّتبة من رتبة محفوظة إلى رتبة غير محفوظة، ويضيف على هذه العناصر الأساسيّة فضلات؛ لأنّ الخطاب الحامل للمقاصد والمعاني المتنوّعة يستدعي ذلك وهكذا يصل المتكلّم إلى هدفه وهو التّعبير عن المقاصد والأغراض والمشاعر التي

تجول في ذهنه وتخطر في قلبه. لكنّ المتكلّم لا يقوم بكلّ هذا وحده ويُبعد طرفا آخر من الخطاب؛ أيْ المتلقّي وهو أكثر أهمّيّة منه، وهو عنصر مهمّ في بناء الخطاب، فالمتلقّي عنصر مستبد في دورة التّخاطب فهو كهراوة الفأس، فلا يقوم الفأس بوظيفته بدون هراوة، هكذا العلاقة بين المتكلّم والسّامع في إنتاج الكلام، فهذه العلاقة هي التي تقرّر صياغة الألفاظ والعبارات وترتيبها وفق الغرض المنشود له، فالمخاطَب يفرض على المتكلّم سيطرته ويقيّده على التّلفظ بعبارات على أشكال معيّنة؛ كون الكلام موجّه إليه، وبالتّالي فالمتكلّم يتخيّل المخاطَب في أحواله كلّها؛ فإن كان عارفا بما يُخبَر به، فسّر ذلك بما يستحقّه من معنى يخرج إليه ذلك التّركيب، كالتّعظيم، والتّحقير، والذّم، والمدح، والتّعجب، والاستغاثة، وغير ذلك. فالمتكلّم يغور كثيرا في عالم المخاطَب الدّاخلي لإظهار أسراره وهواجسه وشكوكه وظنونه واعتقاده لتأتي التّراكيب متساوقة مع هذه الحالات التي يكون عليها المخاطب.[35] وهذا ما نلحظه من كلام الجرجاني في قوله: " ثمّ قالوا: فإن كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أنه يقتل، فقتل رجلا، وأراد المخبر أن يخبر بذلك، فإنّه يقدّم ذكر القاتل فيقول: قتل زيد رجلا، ذلك لأنّ الذي يعنيه ويعني النّاس من شأن هذا القتل، طرافته وموضع النّدرة فيه، وبعده كان من الظّنّ. ومعلوم أنّه لم يكن نادرا وبعيدا من حيث كان واقعا بالذي وقع به، ولكن من حيث كان واقعا من الذي وقع منه ".[36] فالجرجاني (471هـ- 1078م) هنا يبيّن للقارئ مدى تركيز المتكلّم في المخاطب وتحليل حالاته النّفسيّة لينسج الكلام وفق تلك الحالات وخاصّة في مسألة التّقديم والتّأخير؛ فالمتكلّم لا يقدّم لفظا ولا يؤخّر إلّا لتأديّة به معاني ومقاصد يريد الإفصاح عنها للمتلقي عن طريق الرّتبة المحفوظة والرّتبة غير المحفوظة. وها هو ذا عبد القاهر الجرجاني (471هـ- 1078م) في موضع من المواضع يتهجّم على بعض النّاس الذين فهموا التّقديم والتّأخير فهما ناقصا وخاطئا ويقول: " وقد وقع في ظنون النّاس أنّه يكفي أن يقال: إنّه قدّم للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ، من غير أن يُذكر، من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهمّ؟ ولتخيّلهم ذلك، قد صغر أمر التّقديم والتّأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه، حتّى لترى أكثرهم يرى تتبّعه والنّظر فيه ضربا من التّكلف. ولم تر ظنّا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه ".[37]

كما أنّه أيضا من المعايب معايب المنشئ أن يعمد إلى ألفاظه فيرتّبها إمّا ترتيبا محفوظا وإمّا غير محفوظ حسب ما تقتضيه المقاصد ومبتغاه في الكلام انتقاء، ثمّ لا يقيم مع ذلك وزنا للسّامع من حيث قدرته على الفهم،[38]ومثل هذه الخطابات قد انتهكت خصوصياتها.

إذن المخاطب حاضر في ذهن المرسل عند إنتاج الخطاب، وهو يسهم في اختيار العلامات اللّغويّة المناسبة لخطابه، وتدرّجها بحسب ما يدور بين طرفي الخطاب من علاقة .[39] ولا يقع الفهم والتّفاهم إلّا إذا رعيت تلك المناسبات، ولا يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤدّيا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا.[40] وهذا الجانب قد عنى به كثيرا البلاغيّون القدامى؛ ويقول ناصح الخالدي: " فهذا الموضوع لقي اهتماما من لدن البلاغيّين عند دراستهم بلاغة القول ".[41] كما نجد ملامحه عند بعض النّحّاة العرب

كسيبويه (ت 180 هـ) ويقول ناصح الخالدي: " أولى سيبويه حال المخاطب اهتماما ملحوظا تجلّى في إشارات أو عبارات صريحة عن تلك الحال بوصفها أو الإخبار عنها، أو إيضاح ما يقتضيه ذلك من تلاؤم مع الحكم الذي يسوقه وانسجام مع التّوجيه الذي يوجّه به ".[42] وأيضا من هؤلاء النّحّاة ابن جنّي (ت 392 هـ) في قوله: " وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلّم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت؛ لأنّ في الحال بيانا لما تعني. وكذلك قولك ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الأمّ من البنت معروفة، غير منكورة ".[43] هذا القول دليل على اهتمامه بالسّياق المقام وبعنصريه المتكلّم والمخاطب ودورهما في تحديد نوع الرّتبة أهي رتبة محفوظة أم غير محفوظة فيرى ابن جني أن اللّبس الذي يقع بين الفاعل والمفعول به بسبب اتّفاقهما في البنية وعدم ظهور قرينة لغويّة تزيله، قد يزيله السّياق المقامي بحضور طرفي التّخاطب الخطاب ومشاهدتهما للموقف بإشارة أحدهما للآخر إلى الشّيء المراد الإفصاح أو الإبلاغ عنه كإشارتك بيدك لإخبار المستمع بالحدث فتقول كلّم هذا هذا فهنا السّياق الموقفي كشف السّتار وأظهر الذّات الفاعلة والذّات المفعولة بعد ما عجز السّياق اللّغويّ تحديدهما وأدّى إلى منع تقديم المفعول به على الفاعل خشية الوقوع في اللّبس فيؤدّي بالسّامع إلى اضطرابه في الفهم.

كما نجد هذا الموضوع أخذ بعدا نظريّا بشكل بارز عند عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) وسبق وأن وضّحنا هذا الأمر، ويظهر ذلك في إلحاقه الألفاظ للمعاني، وربطهما بمقاصد المستعملين، وخاصّة لمّا نجده يستعمل تسميّة معاني النّفس وهي مرادفة للقصديّة ويربطها بغرض المتكلّم الذي له الدّور الكبير في انتقاء للألفاظ وتوزيعها مراعيّا معاني النّحو، ويقول: " ... اللّفظ تبع للمعنى في النّظم، وأنّ الكلم تترتّب في النّطق بسبب ترتب معانيها في النّفس ".[44]

ننتقل الآن إلى ذكر مقاصد الأطراف المتفاعلة في عمليّة التّخاطب من رتبي المحفوظة والمتحوّلة، وإليك التّفصيل في العنصر الموالي.

4- المقاصد من رتبتيْ المحفوظة والمتحوّلة

للّغة العربيّة موقع بين اللّغات باعتبار الرّتبة؛ فهي تمتلك حرّيّة التّصرّف في التّرتيب بين أجزاء الجملة، بإبقائها على أصل التّرتيب أو إحداث تغيير فيها بتقديم أو تأخير جزء على جزء، عكس بعض اللّغات التي لا تملك هذه الخاصيّة كالفرنسيّة والإنجليزيّة ويقول العوادي: " ... اللّغة العربيّة تقع – من حيث ترتيب عناصر الجملة فيها – وسطا بين اللّغات الإنسانيّة. فهي تأتي بين اللّغات التي تمتلك ترتيبا حرّا كالإغريقيّة واللّاتينيّة، التي لا تخضع فيها عناصر الجملة لترتيب ثابت، واللّغات التي تخضع فيها عناصر الجملة لترتيب ثابت، كالفرنسيّة والإنكليزيّة ".[45] وللرّتبة صلة بعناصر الخطاب (المتكلّم والمستمع) فالمتكلّم ينتقي مجموعة من الألفاظ ثمّ يقوم بتوزيعها داخل تراكيب وفق معايير معيّنة وأهمّ معيار الرّتبة ويراعي فيها أحوال المستمعين فينتج كلاما وفق هذه الأحوال والظّروف المحيطة بالأطراف المتفاعلة

في دورة التّخاطب، وهذا الكلام المنجز يكون في الأخير حاملا لمعاني ومقاصد معيّنة يريد المتكلّم تبليغها أو الإفصاح عنها أو التّأثير في الطّرف الآخر إذا كان واحدا، أو التّأثير في الأطراف إذا كان أكثر (اثنين فما فوق). ويقول العزاوي في علاقة الكلام المنجز بالمتكلّم والمخاطب والظّروف المحيطة بهما وخاصّة عامل الرّتبة: " إنّ من مزايا العربيّة هو أنّ الجملة فيها لا تخضع لنظام صارم في ترتيب عناصرها، وإنّما يملك المتكلّمون بها حرّيّة وافرة في صوغ الجملة، وتقديم أو تأخير ما يشاؤون من عناصرها استجابة لدوافع نفسيّة معيّنة، أو مجاراة لظروف القول أو ملابساته ".[46]

إذن فالمتكلّم يتصرّف في الألفاظ و يختار لكلّ لفظ رتبته الخاصّة، إمّا يعتمد على الرّتبة المحفوظة وإمّا يتصرّف فيها فيُطرأ عليها تغييرا فتصبح الرّتبة غير محفوظة، ويقوم بكلّ هذا للتّعبير عن معاني معيّنة يريد تبليغها إلى الأطراف الأخرى، وظروف الكلام والملابسات تيسّر ذلك؛ ويقول لاشين في هذا المعنى: " والتّقديم والتّأخير لغرض بلاغي، ولسرّ من أسرار التّعبير، يكسب الكلام جمالا وتأثيرا، لأنّه سبيل إلى نقل المعاني في ألفاظها إلى المخاطبين، كما هي مرتّبة في ذهن المتكلّم حسب أهمّيتها، عنده، فيكون الأسلوب صورة صادقة لإحساس المتكلّم، وصدق مشاعره ".[47]

ومن مقاصد المتكلّمين من التّقديم والتّأخير في الرّتبة بين أجزاء الكلام - بين التّحفظ والتّحول – ما يأتي:

1-4- الاهتمام والرّعاية

ويقول الجرجاني (ت 471 هـ): " كأنّهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يُهِمّانهم ويَعنيَانهم ".[48] معنى هذا الكلام أنّ المتكلّم يراعي حال المستمع، إذا كان تركيزه على الفاعل ومهتمّ به ويريد الحصول على معلومات عن الفاعل فيقدّم المتكلّم الفاعل على المفعول به وإذا كان العكس فيقدّم المفعول به على الفاعل. كما أنّ الجرجاني (ت 471 هـ) في موضع آخر يقدّم مثالا وهو عبارة عن جملة فعليّة تقدّم فيها المفعول به على الفاعل ويذكر قصد المتكلّم من هذه الرّتبة غير المحفوظة ويربطها بالمستمع فهو يراعي حالته النّفسيّة الشّعوريّة؛ فتقديم الخارجي لحرص المخاطب على معرفة المقتول وتأخير زيد القاتل إهمالا له وعدم الاهتمام به؛ ويقول في هذا الموضع: " ... قد يكون في أغراض في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد، ويكثر به الأذى، أنّهم يريدون قتله، ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء. فإذا قتل، وأراد مريد الإخبار بذلك، فإنّه يقدّم ذكر الخارجي فيقول: قتل الخارجيَّ زيدٌ ".[49] أمّا إذا كان المستمعون حرصين على معرفة القاتل ومهملين للمقتول وعدم اهتمامهم به فالمتكلّم في هذه الحالة يركّز على حالة المستمعين النّفسيّة وينسج الكلام وفق هذه الحالة الشّعوريّة بتقديم الفاعل لاهتمامهم به وتأخير المفعول به لإهمالهم له وعدم اهتمامهم به؛ كقول المتكلّم فيه: قتل زيدٌ الخارجيَ.

2-4- إزالة الشّكّ والتّردّد من ذهن السّامع

كما يذكر الجرجاني (ت 471 هـ) في موضع آخر مقصدا آخر من تقديم الفعل على الاسم أو تقديم الاسم على الفعل؛ ورأيه أنّ المتكلّم إذا قدّم الفعل على الاسم لوجود الشّكّ في الفعل والغرض منه أن يعلم وجوده، وإذا المتكلّم قدّم الاسم على الفعل كان الشّكّ والتّردّد في الفاعل ويسأل عن الفاعل ويقول الجرجاني في هذا الموضع: " ... إذا قلت أفعلت؟ فبدأت بالفعل، كان الشّكّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده؟ وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم، كان الشّكّ في الفاعل من هو، وكان التّردّد فيه ".[50] ويقول في سياق آخر: " إذا قلت: ما فعلت، كنت قد نفيت عنك فعلا لم يثبت أنّه مفعول، وإذا قلت ما أنا فعلت، كنت قد نفيت عنك فعلا يثبت أنّه مفعول ".[51] يفهم من هذا الكلام أنّ المتكلّم إذا قدّم الفعل في جملة النّفي على الفاعل فإنّه يريد أن يوصل إلى السّامع فكرة نفي عنه الفعل لم يثبت أنّه مفعول، وإذا قدّم الفاعل على الفعل في جملة النّفي يكون المتكلّم قد نفى عن نفسه فعلا يثبت أنّه مفعول.

3-4- قصد الإفادة والإخبار

وهذا القصد أشار إليه محمد خليفاتي حين تحدّث عن ركني الجملة الاسميّة – المبتدأ الذي يأتي معرفة ويتصدّر الجملة، والخبر الذي يلي المبتدأ ويأتي نكرة – ويذكر مقاصد المتكلّم من استعمالهما داخل التّركيب محفوظي الرّتبة مع تعريف المبتدأ وتنكير الخبر؛ فمقصد المتكلّم هو إفادة المخاطب بمعلومة يجهلها ولا يعرف عنها شيئا، وشرط أن يأتي المبتدأ معرفة والخبر نكرة؛ لأنّ الإخبار عن نكرة لا فائدة فيه ولا تحصل الإفادة بالإخبار به ولا تعرف طبيعة الحكم، ومن هنا لا بدّ من استعمال المبتدأ معرفة؛ ويقول خليفاتي في ضرورة تعريف المبتدأ ووجوبه: " أقف هنا مستعظما مواقف نحّاتنا من اشتراط تعريف المبتدأ كونه صاحب الحكم إذ لا حكم على مجهول، وهو المبني عليه، ولا يبنى على ما لا يعلم، إذ تأسيس الحكم ينبغي أن يكون معروفا أمّا الخبر، فالأصل فيه التّنكير ".[52] كما قال في موضع آخر: " فالمبتدأ معرفة ليخبر عنه، وليصدر في حقّه حكم، فلا حكم على ما يجهل كنهه، ولا فائدة من الإخبار عن نكرة لا تفيد بينما طبيعة الخبر التّنكير، حتّى يفيد التّشويق لدى السّامع، ويدفعه إلى تتبّع أثر الحكم ومعرفة ما لم يكن يعرفه عن المحكوم عليه (المبتدأ) ".[53] ثمّ يلمّح خليفاتي إلى الخطر من استعمال المبتدأ نكرة والمتمثّل في عدم حصول فائدة لدى السّامع؛ ويقول في هذا المعنى: " أمّا إن كان هذا الأخير نكرة ليس للسّامع تصوّر عنه، فإنّ الفائدة لا تحصل بالإخبار عنه، ولا تعرف طبيعة الحكم، من هنا وجب أن يكون المبتدأ معرفة ... ".[54]

ويذكر خليفاتي نوعين للخبر؛ الخبر الابتدائي ويكون فيه السّامع جاهلا بماهيّة الخبر، وخالي الذّهن وشرط الخبر أن يأتي نكرة؛ نحو: زيد منطلق، والنّوع الثّاني الخبر غير الابتدائي وفيه يكون السّامع على

علم به، ولكن قد يعتريه شكّ في صحّة وقوعه، فيؤتى بما يزيل ذلك الشّكّ، ولذا يكون الخبر معرفة: مثل زيد هو الشّجاع؛[55] أي المتكلّم يراعي أحوال المخاطَب النّفسيّة وعلمه ومعارفه، إذا كان المخاطَب جاهلا بالخبر ولا يملك أيّة معلومة عنه فيستعمل المتكلّم الخبر المؤخّر نكرة لإفادته بالمعلومة نحو: زيد منطلق، وإذا كان المخاطَب على علم بالخبر ولكنّه متردّد وينتابه شكوك فيه ففي هذه الحالة يؤتى بالخبر معرفة نحو: زيد هو الشّجاع، والقصد من ذلك إزالة الشّكّ والتّردّد الذي يراود ذهن المستمع، أمّا القصد الثّاني فقد تمّ الحديث عنه في عنصر آخر غير هذا العنصر.

وذهب لاشين نفس المذهب حيث رأى أنّ القصد من تقديم المتكلّم للمبتدأ وتأخير الخبر هو الإخبار وأتى بمثال لتأكيد مذهبه هذا ويقول: " أما لو جعلت المبتدأ – على نيّته – فقلت: عليٌّ تاجر، فهذا التّعبير يفيد الإخبار بأنّه تاجر ... وهذا لا يمنع أن يكون له عمل آخر كالتّدريس، أو الزّراعة، مثلا ". فلو يطرأ تغيير بين رتبتي المبتدأ والخبر وتصبح الجملة تاجر علي بتقديم الخبر على المبتدأ سيتغيّر القصد من الإخبار إلى التّخصيص أو القصر، وبالتّالي فلا بدّ من المتكلّم أن يعرف أوقات استعمال تلك المعاني فإذا كان جاهلا بتلك القوانين فإنّه سيسيء إلى الكلام؛ حيث سينجزه بطريقة خاطئة ويؤدّي بطبيعة الحال إلى عدم فهم المخاطب للمعنى الذي يرغب المتكلّم تبليغه إليه.

4-4- قصد التّنبيه

ويقول سيبويه (ت 180هـ) في هذا المعنى: " هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنّك تبتدئه لتنبّه المخاطَب، ثمّ تستفهم بعد ذلك ".[56] وقد قدّم للقارئ بعد ذلك جملة من الأمثلة لتقريب الفكرة إلى ذهنه أكثر ويفهم المقصود ويقول: " وذلك قولك: زيد كم مرّة رأيته، وعبد الله هل لقيته، وعمرو هلّا لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعامل فيه الابتداء ". يفهم من كلامه هذا أنّ الأسماء المرفوعة التي سبقت الأسماء الاستفهام في الأمثلة السّابقة هي مبتدأ وفي الأصل مفعول به تفسّره الجملة التي بعدها والمتّصلة برابط الضّمير يحيل إلى المبتدأ المقدّم ثمّ غيّرت حركتها من الفتحة إلى الضّمة لتنتقل وظيفتها من المفعول إلى المبتدأ، وهذه الجملة المحوّلة ومصدّرة بمبتدأ يأتي بها المتكلّم لينبّه بها السّامع حتّى يستمع للكلام اللّاحق وهو الاستفهام.

5-4- قصد الاختصاص

" فقد تتقدّم الكلمة في الذّكر لاختصاصها بأمر ما؛ كقولنا: تاجر علي، فتقديم الخبر تاجر على المبتدأ علي، يفيد تخصيصه بالتّجارة من بين بقيّة الأعمال، فهو لا يعمل عملا آخر سوى التّجارة ".[57]

6-4- قصد تقويّة الحكم وتوكيده

ويظهر هذا القصد خاصّة بتقديم الاسم على الفعل؛ نحو قول: المطر نزل أو المطر ينزل، فيفهم المخاطب العربي القحّ من هذه الصّيغة قوّة وتأكيدا،[58] لكنّ المتكلّم إذا جعل الفعل يسبق الاسم وصار

قوله: نزل المطر أو ينزل المطر، فإنّ المخاطب غير منكر للخبر، وبالتّالي لا يقتضي من المتكلّم التّغيير من النّظام الأوّلي للكلام.[59]

4-7- قصد الرّغبة في تعجيل المسرّة أو المساءة

ويقول القزويني (ت 739 هـ) في هذا المعنى: " وأمّا تقديمه ... لتعجيل المسرّة ، أو المساءة: لكونه صالحا للتّفاؤل أو التّطيّر، نحو: سعد في دارك، والسّفاح في دار صديقك ".[60] فالمتكلّم هنا أراد بشارة السّامع بخبر نزول الضّيف إلى بيته اسمه سعد، فقدّم سعد لاهتمام به وللتّعبير عن بشارته، وفي نفس الوقت فالمتكلّم أفزع المستمع بخبر تسلّل السّفاح إلى دار صديقه فقدّم السّفاح لاهتمام به وللتّعبير عن عاطفة المساءة.

4-8- وهناك مقاصد أخرى كثيرة كقصد **الإشعار بحضوره في التّصوّر لا يغيب**، وقصد **التّلذّذ**، وقصد **التّفاخر**، وقصد **الاستغراب** أو المفاجأة أو قصد **الاهتمام بالممدوح**، أو **إرادة التّفخيم والتّعظيم** ... إلى غير ذلك من المقاصد التي تفهم من خلال سياق الحال ومن عناصره ومن حالات المخاطب النّفسيّة.[61]

5- خاتمة

وختاما تبيّن للقارئ وللباحث حقيقة الجملة العربيّة بنوعيها الفعليّة والاسميّة بعد ما تمّ إزالة القناع عنها وإظهار المستور. فالجملة تتكوّن من ركنين أساسيّين هما عمدة الكلام (المسند والمسند إليه) ويضاف إليهما فضلات فهي ثانويّة لكن لا يعني هذا أنّه يمكن الاستغناء عنها بل هناك خطابات إذا حذفت منها الفضلات لم يستقم معنى التّركيب بل ربّما تظهر دلالة التّركيب كذبا أو مناقضا. ولركني عمدة الكلام والفضلات رتبتها الخاصّة بها داخل التّراكيب، وتظهر الرّتبة على شكلين؛ رتبة محفوظة حيث لا يمكن التّصرّف في ترتيب أجزاء الكلام مهما كانت الظّروف لأنّ اللّغة فرضت سيطرتها على المتكلّم ومنعته على اختراق هذا النّظام الذي حُدِّد له في حدود؛ كمنع تقديم الفاعل على الفعل لأنّ هذا العمل يؤدّي إلى تغيير في نوع الجملة من جملة فعليّة إلى جملة اسميّة، وكذلك اللّغة تمنع تقديم خبر جملة فعليّة على المبتدأ لأنّه يؤدّي ذلك إلى تحويل الجملة من جملة اسميّة إلى جملة فعليّة، وأيضا يمنع تقديم التّابع على المتبوع كتقديم الصّفة على الموصوف والبدل على المبدل منه وهكذا دواليك. وهناك في نفس الوقت حالات يقدّم فيها الثّاني ويؤخّر الأوّل ووجوبا والمتكلّم ما عليه إلّا التّقيّد بهذه القوانين التي رسمتها له اللّغة. كما سمحت اللّغة للمتكلّم بالتّصرّف في رتب أجزاء الكلام في بعض المواضع وأعطت له الحريّة بأن يقدّم بين أركان الجمل وأن يؤخّر فيها متى وكيفما شاء، وكلّ هذه الحركيّة التي تحدث على مستوى الرّتبة تحفّظا أو تحوّلا مرتبطة بسياق الحال وبعناصره وبملابساته، فالمتكلّم يراعي الحالات النّفسيّة للأطراف المتفاعلة في عمليّة التّخاطب ويراعي عاداتهم وثقافاتهم ومعارفهم وغير ذلك وينتج الكلام وفق هذه المعايير، وخاصّة عمليّة التّوزيع التي تأتي بعد عمليّة اختيار النّاطق للألفاظ التي جاءت وفق المعاني المرتّبة في النّفس، فتراه يقدّم تارة لفظا ويؤخّره تارة أخرى وفق المقصد الذي يريد التّعبير

عنه وتبليغه إلى الأطراف الأخرى، فهناك من النّحاة العرب القدامى من اهتمّ بهذا الجانب؛ أي ربط عنصر سياق المقام وعناصره بالكلام المنجز ومن هؤلاء عبد القاهر الجرجاني الذي رأى أن المتكلّم لا يلجأ إلى ظاهرة تقديم لفظ وتأخيره إلّا لتحقيق بها أغراض ومقاصد معيّنة يريد إفادة بها الأطراف المشاركة في عمليّة التّخاطب؛ نذكر على سبيل المثال: العناية والاهتمام وإزالة الشّكّ والتّردّد الذي أصاب المستمع وكذلك الإخبار. وهناك أيضا سيبويه الذي لم ينظر إلى التّقديم والتّنظير من زاوية الشّكل ، بل نظر إليه من جانب المعنى والمقصد الذي يؤدّيه المتكلّم ويبلغه إلى الطّرف الآخر أو الأطراف الأخرى المتفاعلة في عمليّة التّخاطب، فسيبويه تغلغل في أعماق المخاطب النّفسيّة والبحث عن الحقائق التي لا تظهر للعيان فلمّا يكشف له الستار ينسج كلاما وفق تلك الحالات الشّعوريّة التي يشعر بها المخاطب أو وفق تلك الأفكار التي تخطر في ذهن المستمع، ومن أمثلته في ذلك الابتداء باسم مرفوع في الجملة الاستفهاميّة والقصد من ذلك تنبيه المخاطب حتّى يسأله المتكلّم؛ نحو: محمد، هل رأيته؟ وهناك مقاصد أخرى تمّ ذكرها في العرض كالاختصاص والتّفاؤل والتّشاؤم والخوف منه والخوف عليه والدّعاء وغير ذلك من المقاصد التي لا تعدّ بأصابع اليد فهي كثيرة لا تحصى.

وقد ترتّب عن هذا البحث جملة من النّتائج وهي على النّحو الآتي:

- عنصر الرّتبة يمثل قضيّة هامّة وطرحها في ساحات الدّراسات اللّسانيّة ضروري.
- إطلاق مصطلحات أخرى غير مصطلح الرّتبة كمصطلح التّقديم والتّأخير ومصطلح التّرتيب.
- عنصر الرّتبة مرتبط بقانونين الانتقاء والتّوزيع؛ فالمتكلّم ينتقي مجموعة من الألفاظ ثمّ يوزّعها وفق التّرتيب الذي يوافق الأفكار المرتّبة في النّفس.
- علاقة عنصر الرّتبة بالمعاني الحاصلة في النّفس كعلاقة الضّوء بالشّمس فلا ضوء بلا شمس كذلك لا معنى المعبّر عنه باللّفظ بدون رتبة فالمعنى والرّتبة متلازمان ويسيران في اتّجاه واحد غير معاكس.
- ترتيب اللّفظ يأتي بعد ترتيب المعاني في الذّهن؛ أي ترتيب اللّفظ تبع لترتيب المعاني فلا يسبقه فهو لاحق به.
- وظائف عنصر الرّتبة كثيرة جدا لا تعدّ ولا تحصى ولكن يمكن حصرها في وظيفتين رئيسيّتين أو في ثلاث وظائف رئيسيّة؛ نحو: الانتقال من المعاني الأصليّة إلى المعاني الثّانويّة، ضمّ إلى المعاني الأصليّة معانٍ ثانويّة، الاهتمام بأمر المقدّم.

وفي الأخير ندعو كلّ مستخدم اللّغة العربيّة أن يراقب لسانه وأن ينسج الكلام وفق التّرتيب النّفسي للمعاني المخزّنة في الذّهن مع مراعاة معاني النّحو وخاصّة الرّتبة بنوعيها المحفوظة وغير المحفوظة؛ فالألفاظ لا توزّع هكذا عشواء فإنجاز الكلام ليس تطيّرا بل لا بدّ من توخّي الحذر والحرص

الشّديد في اختيار الألفاظ وتوزيعها ثمّ حصول عمليّة إنجاز الكلام وهكذا تأتي المقاصد المراد التّعبير عنها إلى الآخرين صحيحة سليمة من أي درن يشوبه. وكم هو مؤسف أن نجد في زماننا هذا مستعملي اللّغة العربيّة يهملون عامل الرّتبة ولا يعيرونه أيّ اهتمام ويرونه شيئا هيّنا ولكنّه لشيء عظيم. فكم من مقاصد ومعاني فُهِمت فهما ناقصا وفهما خاطئا، وكم من اعتداءات لفظيّة وجسديّة سُجِّلت بين النّاس وسببها سوء الفهم الذي أتى من الرّتبة، حيث القائل الذي اختار اللّفظ لم يضعه في مكانه المحدّد، فالرّتبة التي احتلّها اللّفظ في الأصل تحمل معنى مسيئا إلى الطّرف الآخر والقائل يقصد المعنى المعاكس الإيجابي فيحصل سوء التّفاهم والفهم بينهما، بل في حالات أخرى يتجاوز هذه المرحلة إلى مرحلة الاعتداء اللّفظي والجسدي. لذا ننصح كلّ متكلّم بأن يجعل عنصر الرّتبة بين عينيه عند الأداء الفعلي للكلام وأن يراقب لسانه ليتجنّب كلّ أشكال وصور العثرات. وهكذا يحقّق كلّ أهدافه وأغراضه بلا مشاكل.

مصادر ومراجع البحث:

1- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عمر الخطيب القزويني، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، 1424هـ - 2004م، المكتبة العصرية / الدار النموذجية، صيدا – بيروت.

2- البرمجة اللغوية العصبية، إبراهيم الفقي، 2010 م، مكتبة عراس للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

3- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف تليد، عبد الرحمن حسن حبنّكة الميداني، 1416هـ - 1996م، دار القلم / الدار الشامية، دمشق / بيروت.

4- تاريخ الجزائر، سماعيلي زوليخة المولودة علوش، 2013 م، دار دزاير أنفو، ط2، الجزائر.

5- التحويل في النحو العربي مفهومه – أنواعه – صوره البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة، رابح بومعزة، 2008 م، عالم الكتب الحديث / جدارا للكتاب العالمي، عمان – إربد – الأردن.

6- تدريس اللغة العربية في الصين الشعبية " مشاكل وحلول "، تشن جي، 2009م، المطبعة الشمسية، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية " مستقبل اللغة العربية في سوق اللغات '.

7- الجملة العربية دراسة وصفية تحليلية، محمد خليفاتي، 1435 هـ - 2014 م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

8- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، نعمه رحيم العزاوي، تاريخ الإصدار: 1 أكتوبر 1981 م، مجلة المورد، المجلد: 10، العدد: 3 – 4.

9- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، 1331هـ - 1913م، المكتبة العلمية، مصر، ج1.

10- دراسات في قواعد اللغة العربية، عبد المهدي مطر، 1385 هـ، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ج2.

11- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، عل: أبو فهر محمود محمد شاكر، 1404هـ - 1984م ، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر.

12- سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، أسعد خلف العوادي، 2010 م، دار الحامد، عمان – الأردن.

13- شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي، تح: موسى بنّاي علوان العليلي، 1400هـ - 1980م، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.

14- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تق: إميل يعقوب، 1425 هـ - 2004 م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
15- علوم البلاغة، راجي الأسمر، إش: إميل يعقوب،1426 هـ - 2005م، دار الجيل، بيروت.
16- كتاب فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور إسماعيل الثعالبي النيسابوري، د سنة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
17- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، 1408هـ - 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر.
18- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، مر: رفيق العجم، تح: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، تر: جورج زيناتي، 1996 م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ج1 أ – ش.
19- لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء، دار الكتب العلمية، نعمان بوقرة، 1433هـ - 2012م، لبنان.
20- معاني النحو، فاضل صالح السّامرائي، د سنة، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة – درب الأتراك، ج1.
21- مفاهيم في علم اللسان، التواتي بن التواتي، 2006 م، مطبعة رويغي، الأغواط – الجزائر.
22- من أسرار التعبير في القرآن صفاء الكلمة، عبد الفتاح لاشين،1403هـ - 1983م، دار المريخ للنشر، الرياض.
23- النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصر، أحمد فهد صالح شاهين، 2015، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن.
24- نظرية الكلام رؤية عربية أصيلة، كريم حسين ناصح الخالدي، 1435هـ - 2014م، دار الكتب العلمية، لبنان.

التهميش:

[1] علوم البلاغة، راجي الأسمر، إش: إميل يعقوب،1426 هـ - 2005م، دار الجيل، بيروت، ص51.

[2] معاني النحو، فاضل صالح السّامرائي، د سنة، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة – درب الأتراك، ج1، ص 15.

[3] كتاب فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور إسماعيل الثعالبي النيسابوري، د سنة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص 22.

[4] تدريس اللغة العربية في الصين الشعبية " مشاكل وحلول "، تشن جي، 2009م، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية " مستقبل اللغة العربية في سوق اللغات "، 06. شارع أمحمد بوقرة الأبيار، ص 214.

[5] معاني النحو، فاضل صالح السّامرائي، ص 15.

[6] علوم البلاغة، راجي الأسمر، ص 49 – 50.

[7] تاريخ الجزائر، سماعيلي زوليخة المولودة علوش، 2013 م، دار دزاير أنفو، ط2، حي الصومام عمارة رقم 13 ا محل رقم 03 باب الزوار – الجزائر، ص 319.

[8] البرمجة اللغوية العصبية، إبراهيم الفقي، 2010 م، مكتبة عراس للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ص 79.

[9] التحويل في النحو العربي مفهومه – أنواعه – صوره البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة، رابح بومعزة، 2008 م، عالم الكتب الحديث / جدارا للكتاب العالمي، عمان – إربد – الأردن، ص 73.

[10] من أسرار التعبير في القرآن صفاء الكلمة، عبد الفتاح لاشين،1403هـ - 1983م، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 194.

[11] التحويل في النحو العربي مفهومه – أنواعه – صوره البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة، رابح بومعزة، ص 56.

[12] دراسات في قواعد اللغة العربية، عبد المهدي مطر، 1385 هـ، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ج2، ص 2.

[13] الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، 1331هـ - 1913م، المكتبة العلمية، مصر، ج1، ص35.

[14] المرجع نفسه، ص 35.

[15] المرجع نفسه، ص35.

[16] المرجع نفسه، ص35.

[17] المرجع نفسه، ص35.

[18] دراسات في قواعد اللغة العربية، عبد المهدي مطر، ص 10.

[19] دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، عل: أبو فهر محمود محمد شاكر، 1404هـ - 1984م ، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ص 106.

[20] من أسرار التعبير في القرآن صفاء الكلمة، عبد الفتاح لاشين، ص194.

[21] شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تق: إميل يعقوب، 1425 هـ - 2004 م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص172.

[22] دراسات في قواعد اللغة العربية، عبد المهدي مطر، ص 9.

[23] المرجع نفسه، ص 10.

[24] شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي، تح: موسى بنّاي علوان العليلي، 1400هـ - 1980م، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ص 173.

[25] لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء، دار الكتب العلمية، نعمان بوقرة، 1433هـ - 2012م، لبنان، ص 19.

[26] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، مر: رفيق العجم، تح: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، تر: جورج زيناتي، 1996 م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ج1 أ – ش، ص 749.

[27] مفاهيم في علم اللسان، التواتي بن التواتي، 2006 م، مطبعة رويغي، الأغواط - الجزائر، ص 66.

[28] المرجع نفسه، ص 66.

[29] لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء، نعمان بوقرة، ص 19.

[30] المرجع نفسه، ص 19.

[31] مفاهيم في علم اللسان، التواتي بن التواتي، ص 66 -68.

[32] المرجع نفسه، ص69.

[33] دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، تع: محمود محمد شاكر، ص 54.

[34] المرجع نفسه، ص 55.

[35] نظرية الكلام رؤية عربية أصيلة، كريم حسين ناصح الخالدي، 1435هـ - 2014م، دار الكتب العلمية، لبنان، ص 317.

[36] المرجع السابق، ص 108.

[37] المرجع نفسه، ص 108.

[38] المرجع نفسه، ص 34.

[39] النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصر، أحمد فهد صالح شاهين، 2015، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ص 16.

[40] نظرية الكلام رؤية عربية أصيلة، كريم حسين ناصح الخالدي، ص 316.

[41] المرجع نفسه، ص 316 – 317.

[42] المرجع نفسه، ص 318.

[43] الخصائص، أبو فتح عثمان بن جني، ج1، ص 35.

[44] دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، ص56.

[45] سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، أسعد خلف العوادي، 2010 م، دار الحامد، عمان – الأردن، ص89.

[46] الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، نعمه رحيم العزاوي، تاريخ الإصدار: 1 أكتوبر 1981 م، مجلة المورد، المجلد: 10، العدد: 3 – 4، ص 121.

[47] من أسرار التعبير في القرآن صفاء الكلمة، عبد الفتاح لاشين، ص 194.

[48] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 107.

[49] المرجع نفسه، ص 107 – 108.

[50] المرجع نفسه، ص 111.

[51] المرجع نفسه، ص 124.

[52] الجملة العربية دراسة وصفية تحليلية، محمد خليفاتي، 1435 هـ - 2014 م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص 49 – 50.

[53] المرجع نفسه، ص 50.

[54] المرجع نفسه، ص 50.

[55] المرجع نفسه، ص 62.

[56] الكتاب كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، 1408هـ - 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ص 127.

[57] من أسرار التعبير في القرآن صفاء الكلمة، عبد الفتاح لاشين، ص 194.

[58] البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف تليد، عبد الرحمن حسن حبنّكة الميداني، 1416هـ - 1996م، دار القلم / الدار الشامية، دمشق / بيروت، ص 362.

[59] المرجع نفسه، ص 361.

[60] الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عمر الخطيب القزويني، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، 1424هـ- 2004م، المكتبة العصرية / الدار النموذجية، صيدا – بيروت، ص64.

[61] البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف تليد، عبد الرحمن حسن حبنّكة الميداني، ص 364 – 366.